الأنباء
الاثنين 2 اكتوبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

الدينار يرتفع أمام الدولار و5 عملات عربية

ارتفع سعر صرف الدينار أمام الدولار و5 عملات عربية بالنسبة ذاتها البالغة 0,10٪، بينما تراجع أمام 4 عملات أجنبية، ووفق النشرة اليومية لبنك الكويت المركزي، فإن الدينار سجل أمام الدولار 301,85 فلس، وبلغ سعر تداولها أمام الريال السعودي 80,60 فلسا، وأمام الدينار البحريني 802,79 فلس. وسجلت العملة المحلية أمام الدرهم الإماراتي 82,19 فلسا، وبلغ سعر صرفها أمام الريال القطري والعماني نحو 82,92 فلسا للأول و785,04 فلسا للثاني، وفي المقابل انخفض تداول الدينار أمام اليورو 0,58٪، عند 356,60 فلسا، وتراجع أمام الجنيه الإسترليني 0,05٪ ليبلغ 404,43 فلوس.

انخفضت لـ 4,6 مليارات دولار لصالح زيادة استثمار الصندوق السيادي بالأسهم والسندات

الاستثمارات الخارجية المباشرة.. لأدنى مستوى منذ 12 عاماً

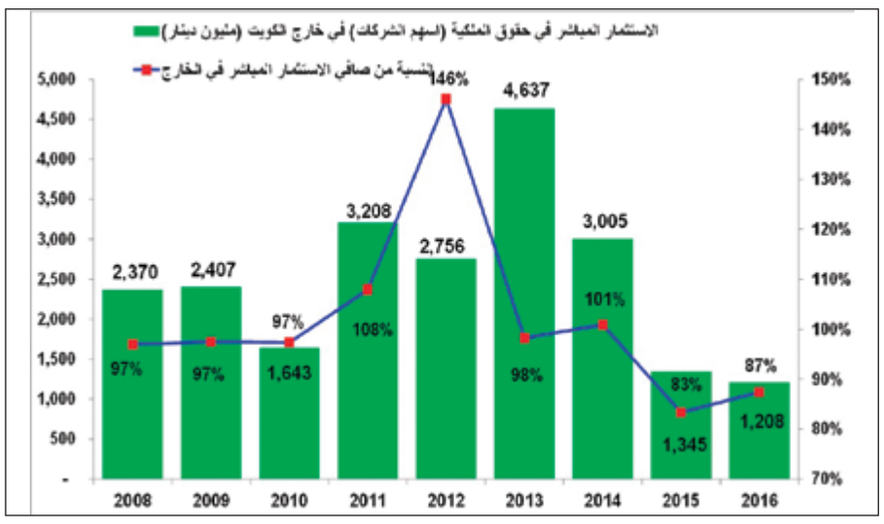

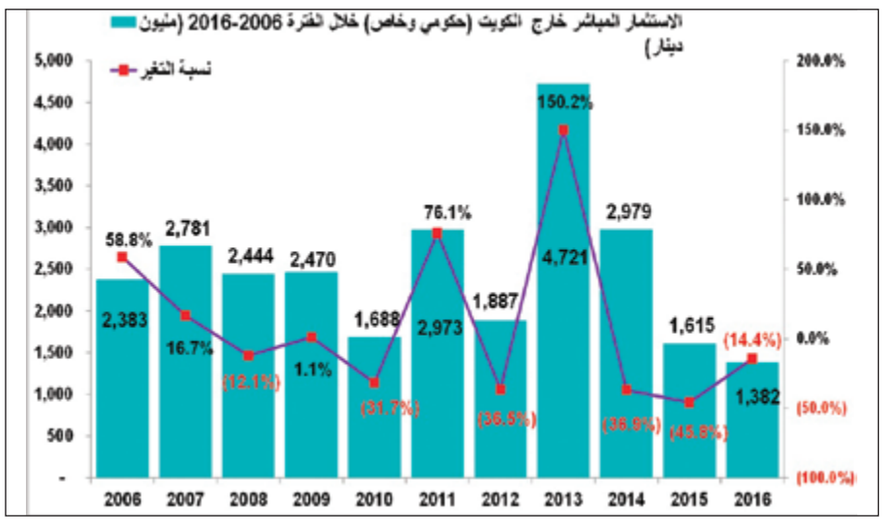

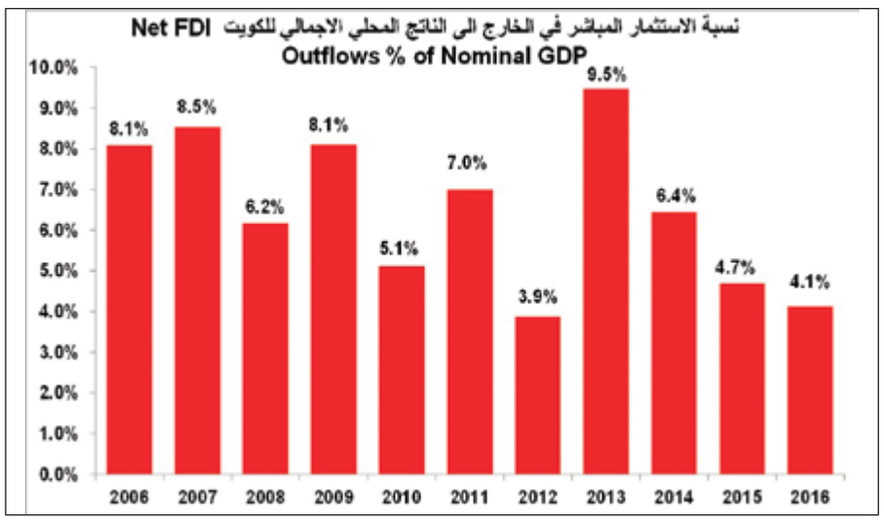

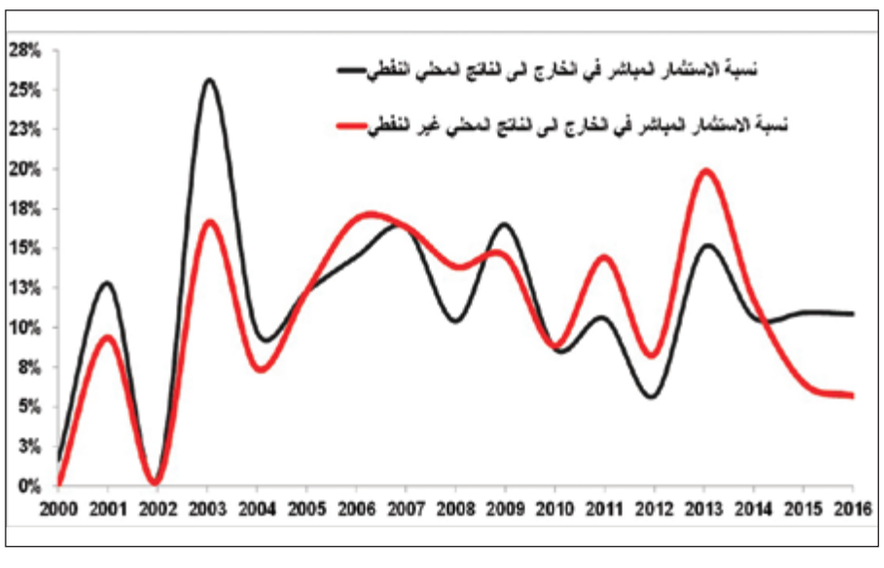

المحلل المالي

انخفضت قيمة الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج على مدار السنوات الماضية وبشكل تدريجي في إشارة الى استراتيجية التركيز بشكل أكبر على الاستثمارات المالية بالأسهم والسندات والأدوات المالية وان تتقلص الاستثمارات المباشرة بحقوق الملكية بما يزيد على 10٪ من ملكية الشركة وهو ما يجعل للمالك قدرة على التأثير واتخاذ قرارات إدارية، حيث إن الاستثمارات المباشرة هي الأعلى مخاطرة مقارنة باستثمارات اكثر تحوطا كالسندات الحكومية والاسهم بالسوق الأميركي والتي زادت قيمة الاستثمارات بها وذلك تفاديا لخسائر كبيرة جراء الاستثمارات المباشرة، كما حدث في شركة أريفا الفرنسية مؤخرا والتي تراجعت قيمة الاستثمار بها ما يزيد على نصف مليار يورو بعد بيعها للحكومة الفرنسية بـ 83 مليون يورو وشرائها قبل 7 سنوات بـ 600 مليون يورو.

علاقة طردية مع أسعار النفط

بلغ اجمالي الاستثمارات الكويتية المباشرة في خارج الكويت Direct Investments Abroad (معظمها استثمارات في حقوق الملكية ما يعادل 98٪) خلال عام 2013 أعلى مستوياتها على الاطلاق في فترة الـ 17 سنة (2000ـ2016) عند 4,72 مليارات دينار (15,6 مليار دولار) مدفوعا بارتفاع ايرادات الدولة من النفط وبارتفاع نسبته 150٪ عن عام 2012، حيث بلغت في تلك السنة قيمة الاستمارات في الخارج حوالي 1,89 مليار دينار (6,22 مليارات دولار).

ومن بعدها بدأت مرحلة الهبوط في الاستثمارات الخارجية في عام 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط بأكثر من النصف وبالتالي انخفاض الايرادات النفطية والفوائض المالية في الميزانية العامة للدولة وبالتزامن مع التوترات الجيوسياسية في الشرق الاوسط والتقلبات الاقتصادية والمالية التي مرت بها بعض اقتصادات الدول المتقدمة، حيث انخفضت الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج خلال عام 2014 بنسبة 37٪ لتسجل 2,98 مليار دينار (10 مليارات دولار) ومن بعدها انخفضت بنسبة 46٪ خلال عام 2015 لتسجل 1,62 مليار دينار (5,33 مليارات دولار). اما عام 2016 فقد وصلت الى اقل قيمة لها في 12 سنة لتسجل 1,38 مليار دينار (4,56 مليارات دولار) وبالمقارنة مع ادنى مستوى وصلته تاريخيا في عام 2002، حيث بلغت حينها 23 مليون دينار فقط.

32 مليار دينار استثمار الحكومة والقطاع الخاص منذ عام 2000

الاستثمارات المباشرة مثلت 4,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي

جزء من تراجع القيمة نتيجة للخسائر وفقدان 513 مليون يورو بأريفا.. آخر النماذج

والاستثمار المباشر يعرف بانه قيام الشركات الخاصة أو المؤسسات الحكومية بالاستثمار في مشروعات وشركات (حقوق الملكية في الشركات والمشروعات) تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن ان يتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر انشاء مشروع جديد او تملك أصول شركة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك Mergers & Acquisitions.

الاستثمارات الأجنبية في الداخل والخارج

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بتملك 10٪ او اكثر من رأسمال الشركة على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في ادارتها.

وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تستثمر في اسهم الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم بإدارتها. فالكويت هي دولة مصدرة للاستثمارات بامتياز، بينما لم تعادل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتلقاها الكويت 11٪ من الاستثمارات الكويتية المباشرة في خارج الكويت خلال الـ 17 سنة الماضية، حيث بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت خلال تلك الفترة فقط 3,4 مليارات دينار (11,2 مليار دولار)، بينما صدرت الكويت استثمارات مباشرة الى الخارج قيمتها 31,8 مليار دينار (105 مليارات دولار) ومن هنا الخلل الكبير في توازن الاستثمارات لصالح الاستثمارات الخارجية وبالتالي تأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي عموما والقطاع الخاص خصوصا.

بلغت الاستثمارات الكويتية المباشرة المتراكمة في خارج الكويت (حكومية وقطاع خاص) خلال الـ 17 سنة الماضية (2000ـ2016) نحو 31,8 مليار دينار (105 مليارات دولار) أي ما يعادل متوسط سنوي 6,23٪ الى الناتج المحلي الاجمالي للكويت بالأسعار الجارية Nominal GDP خلال الفترة نفسها. من الملاحظ أن الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج خلال الـ 12 سنة الماضية بلغت نحو 28,8 مليار دينار (96 مليار دولار) أي ما يعادل 91٪ من إجمالي الاستثمارات الخارجية خلال فترة الـ 17 سنة 2000ـ2016.

نسبة مرتفعة من الناتج المحلي

بالرغم من النمو القوي والمستمر في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة السنوات الخمس (2009ـ2013) حيث ارتفع حجم الاقتصاد الكويتي من 30,5 مليار دينار (107 مليارات دولار) لعام 2009 الى نحو 50 مليار دينار (175 مليار دولار) لعام 2013، إلا أن نسبة الاستثمارات المباشرة في الخارج الى الناتج المحلي الاجمالي بقيت مرتفعة نسبيا عند متوسط 7٪ بالمقارنة مع 6٪ خلال السنوات التي سبقتها (2000ـ2008) نتيجة الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية التي بلغت خلال السنوات الخمس (2009ـ2013) حوالي 125 مليار دينار (440 مليار دولار) مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وبالتالي تصدير الحكومة لرؤوس الأموال الى الخارج باعتمادها استراتيجية صندوق احتياط الأجيال القادمة وتعزيز وتنويع مصادر الايرادات الحكومية من عائد الاستثمارات الخارجية.

أما خلال فترة السنوات الثلاث الماضية (2014ـ2016) وبالتزامن مع انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من 50 مليار دينار في عام 2013 تدرجيا الى 46,3 مليار دينار لعام 2014 و34,5 مليار دينار و33,5 مليار دينار لعامي 2015 و2016 على التوالي، نتيجة انخفاض اسعار النفط والناتج النفطي والفوائض المالية المتاحة للاستثمار في الخارج، فقد انخفضت نسبة الاستثمار المباشر في الخارج الى الناتج المحلي الاجمالي الكويتي لعام 2014 الى 6,4٪ من 9,5٪ لعام 2013 ومن بعدها تدريجيا الى 4,1٪ لعام 2016 وبمتوسط سنوي خلال السنوات الثلاث الماضية بلغ 5٪.

في استطلاع رأي لمصرفيين واقتصاديين أكدوا أن "المركزي" لن يسمح بذلك

لا تخفيف للمخصصات حتى لو طبق معيار المحاسبة الدولي التاسع

محمود عيسى

تبدو النظرة المستقبلية للاقتصاد الكويتي ايجابية مدعومة بالإنفاق الحكومي ومن المرجح ان يفوق الاقراض المقدم للشركات القروض الاستهلاكية على المدى القريب وهو ما يبعث على التفاؤل خاصة مع موافقة مجلس الامة الكويتي على المشاريع التي قدمتها الحكومة خلال العامين الماضيين. وفي الفترة 2015 ـ 2016، بلغ الانفاق 21 مليار دينار كويتي (70٪ منها مستمرة و30٪ في مرحلة التخطيط) مع توجيه ثلثي الانفاق الحكومي نحو قطاع الهيدروكربون مع توقع باستمرار هذا الاتجاه وذلك بحسب الاستطلاع الذي أجراه بنك سيكو الاستثماري المتخصص لمجموعة من المصرفيين والاقتصاديين الكويتيين.

تباين في أوجه الاقتراض

بين الاستطلاع أن شهية الاقتراض لدى الشركات مفتوحة وان البنوك تشهد طلبات اقتراض صادرة بالأساس من قطاع الطاقة، في حين أن الاقراض الإضافي ينتقل إلى قطاعات أخرى. ولكن بالمقابل يظهر تباطؤ في نشاط العقارات التجارية، على الرغم من الإنفاق الحكومي المتزايد.

حذر التقرير من ان البنوك سوف تستهدف المقاولين الأكبر حجما وأنها لن تعرض نفسها لمخاطر أكبر من خلال إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد تثبيت سعر الاقراض من البنك المركزيم منتصف يونيو الماضي.

وفيما يخص القروض الاستهلاكية رجح البنك ألا يكون قويا خلال الفترة المقبلة متوقعا ربطه بمستوى ارتفاع الرواتب المقدر بنحو 3٪، بالاضافة الى المواطنين الذين ينضمون إلى القوى العاملة متوقعا أن تقدم البنوك خدمات أفضل للحصول على حصة في السوق.

لا تخفيف بالمخصصات

استبعد بنك سيكو تقليص او عكس قيود المخصصات التي تزداد بميزانيات البنوك الكويتية خلال الفترة المقبلة مشيدا بالتزامها بالمعايير الدولية التاسعة لاعداد التقارير المالية. واستعرض البنك نشاطات البنوك الاسلامية قائلا انها مستمرة في تعزيز حصتها في السوق من ودائع المستهلكين وتشهد البنوك المقرضة للشركات توسعا في هوامش صافي الارباح.

وأكدت جميع البنوك التي تم استطلاع راي بعض مصرفيها أن البنك المركزي الكويتي يضع المخصصات الاحترازية من خلال مراعاة محفظة الإقراض متوقعين ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية التاسعة قد تخفض من تلك القيود والمخصصات ولكنهم شككوا بسماح بنك الكويت المركزي بتطبيق ذلك.

الودائع الحكومية

تستفيد البنوك من تدفقات الودائع من قبل المؤسسات شبه الحكومية. ويلاحظ أنه على عكس المناطق الأخرى، يتعين على المصارف أن تدفع اسعار فائدة أعلى حتى تتمكن من الاحتفاظ بودائع القطاع العام. وهي تدرك أن ودائع المستهلكين تتجه ببطء نحو البنوك الإسلامية.

تتمتع البنوك الاسلامية بميزة في بيئة السوق الحالية، وإذا ما كتب لصفقة بيتك-البنك الاهلي المتحد ان ترى النور، فانه سيكون هناك بالفعل مصرفان اسلاميان في البلاد هما «بيتك» وبوبيان.

تأثير فوائد القروض

يتم تحديد اسعار الفائدة على قروض الشركات بالكامل وتتم إعادة تسعيرها فورا مع ارتفاع سعر الخصم من قبل بنك الكويت المركزي، خلافا لما هو شائع في باقي دول مجلس التعاون الخليجي حيث يستغرق الامر عادة ما بين 3 و6 أشهر حتى يتم تمرير تعديلات اسعار الفائدة لتؤثر على عائدات الاصول. ومن ناحية أخرى، فإن الفائدة على القروض الاستهلاكية ثابتة ولا يمكن إعادة تسعيرها الا بعد 5 سنوات، وبواقع 200 نقطة أساس بحد أقصى. ونحن نقدر أن قروض التجزئة تولد عادة عائدات أعلى بما يتراوح بين 180ـ200 نقطة أساس مما تدره قروض الشركات، وإن كانت تكاليفها التشغيلية أعلى. لقد حصلنا على وجهات نظر مختلطة حول أي من هذين القطاعين أكثر ربحية، في الوقت الذي وجدنا فيه مصارف مختلفة لها افضلياتها الخاصة اعتمادا على خبراتها.

إعادة هيكلة "مركز سلطان".. تخارج وترضية موردين

أعلنت شركة مركز سلطان للمواد الغذائية، امس في بيان لها على موقع البورصة، عن أبرز التطورات حول خطة إعادة هيكلة الشركة، والتي اشتملت على 3 محاور رئيسية، وهي كما يلي:

● المحور الأول: يتعلق بتفعيل وتحديث عمليات التشغيل وتشمل إعادة هيكلة العمليات، وتحسين العلاقات التجارية مع الموردين، حيث قامت الشركة خلال الأشهر الستة الماضية بدفع جزء لا بأس به من مستحقات الموردين وإبرام اتفاقيات جديدة معهم.

● المحور الثاني: يتعلق بالتخارج من الأصول والاستثمارات غير الرئيسية للشركة وأهم ما فيه تلقي الشركة عرض لشراء استثمارها في إحدى الشركات الزميلة العاملة في مجال النفط والغاز، إضافة إلى موافقة الشركة على عرض بيع استثمارها في شركة الريفييرا القابضة.

● المحور الثالث: يتضمن إعادة هيكلة الالتزامات البنكية للشركة، حيث تقوم الأخيرة بالتفاوض حاليا مع جميع البنوك بهدف وضع الصيغة النهائية لورقة التفاهم ومستند الشروط، ومن المتوقع الحصول على الموافقة النهائية على المستند من جميع البنوك خلال أكتوبر الجاري.

قضية عمان

وبالنسبة لقضية الحارثي في سلطنة عمان، قالت الشركة إن القضية المرفوعة ضد إحدى شركاتها التابعة في السلطنة من طرف مالك أحد المراكز هناك وذلك مقابل رسوم إيجار، فإن القضية حاليا في مرحلة التمييز ومن المتوقع صدور الحكم النهائي خلال أكتوبر الجاري، موضحة أنه في حال صدور حكم نهائي ضد الشركة فسيتوجب عليها تسديد مبلغ 5,4 ملايين ريال عماني، بما يعادل 14 مليون دولار، مقابل انتفاع وتعويض لصالح المالك.

وقالت الشركة في بيانها إنها حريصة على مصالح مساهميها والعمل قدر الإمكان على أن تكون فترة إيقاف تداول أسهم الشركة قصيرة لحين الانتهاء من إبرام الاتفاقيات والعقود الرئيسية مع مختلف الجهات والبنوك لتكون المعلومات المتاحة التي يمكن للإدارة الإفصاح عنها واضحة وكافية ومكتملة.

وعليه تقدمت الشركة بطلب إلى هيئة أسواق المال وإدارة شركة بورصة الكويت باستمرار وقف تداول أسهم الشركة لفترة 45 يوما إضافيا ليتسنى للشركة الانتهاء من الخطوات المهمة والحاسمة في خطة إعادة الهيكلة المعتمدة.